تطوير التعليم الفني
مدخل للقضاء علي الطبقية
وتحقيق العدالة الاجتماعية

إعداد

أ.د/ محمد محمد سكران

أستاذ بكلية التربية – جامعة الفيوم

رئيس رابطة التربية الحديثة

تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء علي الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية

أ.د/ محمد محمد سكران

تمهيد:

تؤكد عشرات الشواهد والوقائع أن التعليم المصري يعاني العديد من الأزمات التي كادت أن تتحول إلي كوارث تربوية وتعليمية وأخلاقية ومجتمعية، وهذه الأزمات محصلة لعشرات التراكمات التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تعرض لها التعليم المصري عبر تطوره حتى يومنا هذا.

ومن أجل التغلب عليها يتم طرح التقارير والاستراتيجيات للإصلاح والتطوير، وما يتحقق منها علي أرض الواقع هو أقل القليل، وتبقي معظم المشكلات بدون حل، حتى إشعار آخر، علي يد وزير جديد يضع – ومن جديد– القرارات، والخطط والاستراتيجيات والملفات التعليمية.

والمصيبة الكبرى أن هذا ما يحدث للتعليم الرهان الحقيقي لتقدم الأمة ونهضتها، ومنه تتشكل قوة الأمة، وحدتها، وتماسكها واحتلالها المكانة اللائقة بين الأمم، مما يفرض أن يكون التعليم علي قمة أجندة الأولويات الوطنية والقومية، ونعني بالتعليم هنا كل مراحله وأنواعه، دون تفرقة أو تمايز، باعتباره منظومة متكاملة، بين عناصرها تفاعل وتأثر متبادل. ولا يمكن التعامل مع إحداها دون الأخرى.

وهذا ما يتم تجاهله في معظم الخطط والاستراتيجيات التي وضعت وتوضع لعمليات التطوير والإصلاح للتعليم المصري وفي القلب منه "التعليم الفني"، الذي يعد من المصادر الهامة والأساسية لإعداد القوى البشرية المدربة من خلال تزويدها بالمعرفة والفنون الإنتاجية الحديثة المتعلقة بطرق استخدام التكنولوجيا وكيفية التعامل معها والإفادة منها، كما أنه القادر علي تهيئة وإعداد الفرد للقيام بدور هام في خدمة المجتمع والارتقاء به من خلال تعليم الحرف والمهن التي تخدم مسيرة المجتمع اليومية، والتي من المفروض أن تكون قائمة على أسس علمية ومنهجية. مما يمكن للفرد من القيام بتنفيذ متطلبات المجتمع من مشروعات صناعية وزراعية وتجارية، وتكون له القدرة على سد حاجات الشركات الكبرى من نتائج هذه المشروعات، بجانب تغطية احتياجات المصالح والجهات الحكومية من

سلع وخدمات إنتاجية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلي دفع مسيرة العملية الإنتاجية في الطريق الصحيح بدون أية مشاكل أو معوقات تعتريها.

علي أي حال، نقول: إن هذا بعض من أهمية التعليم الفني، والذي كان يفرض التعامل معه كمنظومة تعليمية لها كيانها وأهميتها كغيرها من المنظومات التعليمية. ولكن هذا لم يحدث وحتى الآن، ولا نتوقع حدوثه في ظل الإهمال الجسيم لكل المنظومات التعليمية. وفي ظل النظرة الطبقية للتعليم الفني وفيما يلي ما قد يلقى الضوء على هذه النظرة.

أولاً: النظرة الطبقية للتعليم الفني في مصر:

بداية نشير – وكما تؤكد إحصائيات القبول بمراحل وأنواع التعليم المصري – أنه يلتحق بالتعليم الفني حوالي ٦٥% من الحاصلين علي شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ومعظمهم من الفقراء غير القادرين علي الالتحاق بالتعليم الثانوي العام، لانخفاض مجموعهم، أو أنهم من الحاصلين علي المجموع الذي يؤهلهم للالتحاق بالثانوي العام، ولكنهم لفقرهم ولظروفهم الاجتماعية اتجهوا للتعليم الفني لصعوبة متابعتهم للدراسة في التعليم العام.

وهذا الوضع هو أول ملامح الطبقية التي يعاني منها هذا النوع من التعليم، ولكن هناك ما يعمق هذه الطبقية بما يعانيه من أزمات بل كوارث، وعنها حدث ولا حرج حيث يؤكد واقع هذا النوع من التعليم، وكما تؤكد عشرات البحوث والدراسات أنه يعاني عشرات المشكلات، والتي يطول شرحها، ونكتفي بالإشارة إلي:

١- أن حوالي ٨٠% من خريجي هذه المدارس يعانون البطالة مما يشير إلي أننا إزاء وضع خطير للغاية ليس فقط في الآثار الاقتصادية وإنما– وهو الأشد خطورة – بالنسبة للآثار والتداعيات الاجتماعية والثقافية والنفسية والسلوكية، التي يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا لهؤلاء الخريجين بل لامننا القومي بمفهومه الواسع، وتمتد الخطورة إلي جوانب أخري تتعلق بالوضع الاجتماعي والعلاقات داخل الأسرة المصرية.

٢- إن هذه المدارس– علي اختلاف تخصصاتها– تعاني واقعاً مأساوياً مريراً (مناخا، إدارة، معلمين وطلابا، مناهج ومقررات، إمكانيات وحاجات) فكلها تصب في اتجاهات مضادة للأهداف المنشودة من وجود هذا النوع من التعليم، من حيث دوره في إعداد القوي البشرية العاملة المدربة والقادرة علي المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية.

٣- إن التعليم الفني باعتباره تعليم الفقراء، والنظر إليه نظرة متدنية فإنه يضم كل ما هو منخفض الكفاءة من مدخلاته، وتنظيماته، ويعيش معلموه وطلابه أوضاعاً وظروفاً غير صحية، إن لم تكن غير إنسانية، وفي ظل هذا الوضع لا يجد كثير منهم إلا التسليم به ومنهم من يعاني الانزواء والانطواء، أو الوقوع اسري للفكر المتطرف، أو الانحراف، وارتكاب سلوكيات مدمرة.

٤- كما أن التعليم الفني يعاني قصوراً واضحا في علاقته بالعديد من المنظومات الأخرى، منها:

* علاقته بالمراحل التعليمية الأخرى، خاصة التعليم العالي الذي بات شبه مغلق في وجوه خريجي التعليم الفني.
* علاقته بسوق العمل، والمؤسسات الإنتاجية والتي تكاد تكون معدومة، إما لانخفاض مهارة الخريجين، إما لانعدام المشاريع التنموية الكبرى، أو لهما معا، ولغيرهما من عشرات الظروف الأخرى.

٥- القصور الواضح في الإمكانيات المادية والبشرية، والنقص الواضح في المعدات والاعتماد في تدريب المجالات التطبيقية علي الحفظ والاستظهار. وعدم الربط بين النظرية والتطبيق علي أرض الواقع كمحصلة لجمود المناهج الدراسية وعدم مسايرتها للتطورات العلمية الجديدة، إلي جانب تدني كفاءة التدريب في العديد من المدارس لافتقارها أبسط متطلبات التدريب المطلوب.

٦- عدم وجود المشاركة والتنسيق بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، والعجز الشديد في العديد من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل،إلي جانب غياب التوصيف القومي للمهن المتعلقة بخريجي مدارس التعليم الفني والمستوي المطلوب توافره في هؤلاء الخريجين.

٧- الغياب الواضح للقطاع الخاص في هذا النوع من التعليم, لسبب بسيط وهو أنه تعليم الفقراء الذي لا يليق بمساهمات ومشاركات عليه القوم وأثريائه.

٨- ومن قبل ومن بعد تلك النظرة المجتمعية المتدينة للتعليم الفني, حتى من قبل من يلحقون أبناءهم به, ولم لا ؟ وهم الفقراء, وغير القادرين على تعلم أبنائهم إلا في هذا النوع الفقير من التعليم.

باختصار يعاني التعليم الفني في مصر وضعا مأساويا بسبب ظروف نشأته, وموقعه بين نظم تعليمية لم تفسح للتعليم الفني مكانا فيها ليصبح جزء من نسيجها الحي, ولترتبط المعرفة بتطبيقاتها التكنولوجية, وليجمع أبناؤها بين النظرية والتطبيق.

ثانياً: على طريق الحد من الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية للتعليم الفني:

بداية نؤكد أن الحد من الطبقية التي يعاني منها التعليم الفني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إنما يفرض من الأساس عملية تغيير في البنية الثقافية التاريخية التي عاني وما يزال يعاني منها هذا النوع من التعليم.

إلي جانب العديد من المقترحات التي يمكن أن تغير في الحد من الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية للتعليم الفني في مصر، ومن هذه المقترحات:

- ضرورة العمل علي إعادة صياغة الأهداف الأساسية للتعليم الثانوي الفني في ضوء العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في توجهات التنمية التي ينشدها المجتمع المصري مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي من المحتمل أن تواجه تحقيق هذه الأهداف.
- إعادة النظر في سياسة مؤسسات التعليم الثانوي الفني بحيث تتحول من مؤسسات تعليمية تقليدية إلي مؤسسات تعليمية إنتاجية وذلك من خلال تزويد المدارس بالوسائل التعليمية الحديثة والاهتمام بالتأهيل والتدريب والتعليم المناسب للطلاب لسد احتياجات ومتطلبات سوق العمل في المرحلة المقبلة.
- اختيار مناهج ومحتوي التعليم الفني وفقاً لأساليب جديدة تأخذ في اعتبارها المتغيرات والتحديات كافة المتوقع حدوثها في المجتمع المصري.
- ضرورة الربط بين التخطيط للتعليم الفني والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مواكبة سياسات وبرامج التعليم الفني للتقدم التكنولوجي المعاصر.
- الاهتمام بالجهاز الإداري وتنمية مهارته عن طريق التعليم والتدريب المستمر.
- تنوع مصادر تمويل التعليم الفني وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم له.
- رفع كفاءة المعلم والمدرب في المدارس الفنية.
- ضرورة الربط بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية، الأمر الذي يساعد علي جعل المدرسة وحدة إنتاجية خاضعة لتوجيهات تلك المؤسسات تجاه التطوير والتحديث للآلات والمعدات التي انتهي عمرها الافتراضي.
- تحديث وتطوير المناهج الدراسية بالتنسيق مع المؤسسات الإنتاجية وربطها بالبيئة وحاجات المجتمع المحلي والتطورات المتوقعة في سوق العمل.
- إعادة النظر في أساليب التقويم المتبعة حالياً واستبدالها بمقاييس تقويمية جديدة تركز علي قياس المهارات والمستويات المعرفية لا التحصيل النظري فقط.

- تحصيل نسبة من أرباح المؤسسات الإنتاجية لدعم تمويل التعليم الفني والإنفاق علي استكمال إمكانيات المدارس الفنية من أجهزة وأدوات وآلات.
- ضرورة تحقيق التوازن بين التعليم الثانوي العام والفني من حيث عدد سنوات الدراسة وإحداث التوازن بينهما في سوق العمل طبقاً لمبدأ العرض والطلب، بحيث يجب مراعاة توزيع الطلاب من الناحية الكمية والنوعية بين التعليم الثانوي العام والثانوي الفني وفقاً لمتطلبات سوق العمل بغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- ضرورة المشاركة الفعلية للمؤسسات الإنتاجية في وضع وتنفيذ السياسات التعليمية باعتبار هذه المشاركة تعد من أهم الأولويات التي تفرضها متطلبات سوق العمل والعملية الإنتاجية وذلك من خلال قيام هذه المؤسسات بتزويد خريجي التعليم الفني بالتدريب المتواصل في الورش الفنية والمصانع والشركات الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلي اعتبار المؤسسة الإنتاجية حلقة أساسية في سلسلة التطوير المتواصل القائم علي مدي حاجة هذه المؤسسات الإنتاجية من خريجي التعليم الفني، أي أن المنظومة لابد وأن ترتكز على آلية الطلب في المقام الأول، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلي تحقيق منافع إيجابية ومردوداً اقتصادياً عالياً من جراء عملية التطوير.
- ضرورة تحقيق التواصل والتنسيق بين التعليم الثانوي الفني والمؤسسات التعليمية الأخرى فالغرض هو تضييق الفجوة بين المراحل التعليمية السابقة علي التعليم الثانوي الفني من أجل التواصل المنهجي في المحتوي النظري والتطبيقي بين تلك المراحل التعليمية، الأمر الذي يسهم بشكل فعال في تحقيق ما يسمي بالتغذية العكسية أو المرتدة التي تساعد علي تحقيق مردوداً إيجابياً وقيمة عالية من مخرجات التعليم الفني وفي حالة حدوث ذلك فهذا يعني استثمار سنوات التعليم الأساسية بشكل جيد لخدمة مرحلة التعليم الفني.
- ضرورة توفير الأعداد الكافية من المعلمين كماً وكيفاً حيث إن هذا يعد مطلباً ضرورياً وبخاصة أن العجز في توفير الأعداد الكافية من المعلمين قد تكون له آثار سلبية علي نوعية الخريجين ومستوياتهم الفكرية والمهارية، لذلك من الضروري العمل علي توفير الأعداد المطلوبة من المعلمين بما يتناسب مع أعداد الطلاب، وفقاً للمعايير والمواصفات التي تنتهجها الدول الأخرى عالمياً في هذا الشأن.

باختصار عشرات الأفكار والاقتراحات والآليات التي يمكن من خلالها تطوير التعليم الفني واحتلاله المكانة اللائقة به، وباعتباره العمود الفقري لأي عملية تنموية منشودة، وهذا ما تؤكده التجارب العالمية، وفي القلب منها التجربة اليابانية، والتي تكشف عن الدور الحاسم والفاعل للتعليم الفني في قضية التنمية. وفيما يلي بعض الدروس المستفادة من هذه التجربة.

التجربة اليابانية والدروس المستفادة منها:

تعد التجربة اليابانية في التعليم من التجارب الخصبة، المليئة بالدروس التي يمكن الإفادة منها في التعليم بصفة عامة، والفني منه بصفة خاصة، وفيما يلي ما قد يوضح هذه الدروس:

أ- **بالنسبة للتعليم بصفة عامة:**

لعل من أهم الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في هذا المجال:

١- النظر إلي التعليم على أنه الوسيلة المضمونة لتحديث المجتمع والمضي بخطى واسعة واثقة، نحو الرقي والتقدم وأنه الوسيلة الرئيسية للارتفاع بوعي الجماهير، وتغيير اتجاهات الأفراد. والانتقال بهم من مرحلة التفكير التقليدي إلي مرحلة التجديد والإبداع والأخذ بالأساليب العصرية، والتكيف مع المواقف والتغيرات الجديدة وهو الأساس في تشكيل الإنسان القادر علي التعامل مع البيئة المحيطة به بعقلية واعية، واستثمارها الاستثمار الأفضل لتحقيق المزيد من الإنتاج والرقي،كما أن التعليم يشكل المصدر الأساسي للقوي العاملة اللازمة لعمليات التحديث والتصنيع، وعمليات التنمية بصفة عامة في مختلف المجالات والميادين.

٢- النظر إلي الاستثمار في التعليم علي أنه أفضل أنواع الاستثمار؛ لأنه يتعلق بتشكيل وإعداد الإنسان القادر علي القيام بعمليات التحديث والتصنيع والبناء والرقي والتقدم، واحتلال الأمة المكانة اللائقة بها بين الأمم والشعوب.

٣- النظر إلي التعليم علي أنه يشكل هدفاً قوميا ينبغي أن يسعي إليه كل فرد من أجل استثمار قدراته وإمكانياته لتنمية ذاته، والمشاركة الفعالة في عمليات التحديث والتصنيع، والنهضة والتقدم.

٤- العمل على نشر التعليم بين جميع أفراد المجتمع, وعلى اختلاف الطبقات والفئات, وفي كل المجتمعات, وبالتالي القضاء على الأمية كخطوة أساسية

وهامة لا بد من القيام بها للانطلاق في عمليات التحديث والتصنيع, والرقي والتقدم.

٥- اشتقاق فلسفة التعليم من فلسفة المجتمع , وتوجهاته الأيديولوجية , وتطلعاته , وآماله التي يريد تحقيقها في مرحلة تاريخية معينة.

٦- وضع السياسات والخطط التعليمية في ضوء هذه الفلسفة, وهذه التوجهات والتطلعات وفي ضوء معطيات الواقع, وطبيعة المرحلة التاريخية التي يعمل من خلالها المجتمع, وعلى أن تكون هذه السياسات والخطط ذات نزعة واقعية بعيدة عن الإغراق في الخيال, أو تجاوز حدود الواقع.

٧- المرونة الكافية للسياسات والخطط التعليمية والقدرة على التكيف مع التغيرات والمواقف الجديدة, وفي ضوء الأهداف الموضوعة, وحسبما تفرضه المصلحة الوطنية والقومية العليا.

٨- الإفادة قدر الإمكان من التراث التربوي للأمة والمؤسسات التقليدية, والعمل على تطويرها من أجل المشاركة في عمليات التحديث والتصنيع.

٩- الإفادة قدر الإمكان من تجارب وخبرات المجتمعات الأخرى على أن تكون هذه الإفادة قائمة على الاختيار الحر, ودون أدنى نوع من الإلزام, من جانب تلك الخبرة, أو تلك تأكيدا للسيادة القومية , وتدعيما للروح الوطنية, وتجنبا للوقوع فريسة للتبعية.

١٠- صبغ هذه الخبرات والتجارب بالصبغة القومية, والمزج بينها وبين الخصوصيات الثقافية, وتوظيف خلاصة هذه المزج لإنجاب عمليات التحديث والتصنيع في الإطار القومي, وبما يتناسب والتغيرات والتطورات الجديدة, وحسبما تفرضه المصلحة الوطنية وتحقيق الأهداف القومية.

١١- اعتبار الوظيفة الأساسية للتعليم هي إكساب الفرد خصائص "المواطنة" ومقومات الشخصية القومية, والخصوصيات الثقافية, باعتبارها الدرع الواقي للفرد من الذوبان في الثقافات الأخرى، ومن ثم تعطيه المناعة والحصانة عند التعامل مع المؤثرات الأجنبية في مستقبل حياته التعليمية، وعند خروجه إلي دنيا العمل.

١٢- الاهتمام بالدراسات القومية والأخلاقية لأهميتها في تعميق مفاهيم الانتماء والولاء، والاعتزاز بالشخصية القومية والحفاظ علي تراث الأمة، وخصوصياتها الثقافية، وبذل الجهد في سبيل الحفاظ علي استقلالها

والنهوض بها، ورقيها وتقدمها، واحتلالها المكانة اللائقة بها بين الأمم والشعوب.

١٣- الحد قدر الإمكان من سيطرة الدراسات النظرية، مع الاهتمام في الوقت نفسه بالدراسات والعلوم والمعارف العملية التي لها أهميتها وفائدتها في حياة الناس، فهذه الدراسات والعلوم، هي القادرة علي مساعدة الفرد علي أن يشق طريقه في الحياة، واستثمار قدراته ومواهبه والتعامل مع البيئة بعقلية علمية واعية، وبالتالي هي القادرة علي الانطلاق في عمليات التحديث والتصنيع، والرقي والتقدم، وإقامة الدولة العصرية.

ب- الدروس المستفادة في مجال التعليم الفني والمهني:

وفي هذا المجال تضرب التجربة اليابانية النموذج المثالي في نظرتها للتعليم الفني ويتضح هذا من خلال:

١- الاهتمام بالتعليم الفني والمهني والتوسع فيه، من أجل تكوين الكوادر الوسطي اللازمة لعمليات التحديث والتصنيع.

٢- وضع الخطط اللازمة لإعداد الفنيين والعمال المهرة علي أن يكون هذا الأعداد مواكباً للتغيرات الاقتصادية والصناعية في المجتمع، حتى يمكن الارتقاء بالصناعات، ومسايرة العالم المتقدم.

٣- الاهتمام بإدخال التقنيات الجديدة في مؤسسات التعليم الفني والمهني.

٤- المراجعة المستمرة للتعليم في ضوء التغيرات والتطورات الجديدة، ومحاولة إيجاد صيغة وأشكال جديدة تتناسب وهذه التغيرات والتطورات الجديدة.

وغيرها من الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في التعليم العام منه والفني للقيام بدور فعال ومؤثر في عمليات التحديث والتصنيع، الرقي والتقدم التكنولوجي والصناعي.

ومن الملفت للنظر والإعجاب بهذه التجربة الرائدة أنه بالرغم من أن اليابان أصبحت الآن تمتلك أقوى نظام تعليمي في العالم, ويحاول الغرب, وفي القلب أمريكا الاستفادة من هذه التجربة إلا أن اليابان غير قانعة بما وصلت إليه وتنشد المزيد والأفضل.

وهذا هو شأن الأمم العريقة التي لا تقبل إلا أن تظل على القمة, ومتفوقة بسواعد المتعلمين من أبنائها, بالتطوير المستمر لتعليمها, وباعتباره أساس نهضة الشعوب ورقي الأمم وتقدمها.

ولسنا بأقل منها تاريخا وحضارة وريادة, ومن المثير للعجب أن تجربة محمد على في تحديث مصر وتعليمها قد بدأت قبل تجربة الإمبراطور الياباني (١٨٦٨), الذي كان له الفضل في وضع خطي التحديث والنهضة للمجتمع الياباني.

ونحن على ثقة بأن الشعب المصري بتاريخه وتحضره وريادته، ومن قبل ومن بعد بالإنسان المصري قادر على احتلاله المكانة اللائقة به، رغم دعاة الردة والتخلف من تلك الأجسام الطافية على وجه الحياة المصرية.